

بيروت، في ٢٠١٥/٠٦/١٥

الموضوع: كتاب موجه إلى وزارة العمل اللبنانية

حضرة الدكتور إيمان خزعل المحترمة،

شكراً لاستقبالي في مكتبكم منذ أسبوعين.

مؤخرًا، كما تعلمون، احتجت لعملية جراحية في القلب وقد رفض رب عملي لدة المعهد الوطني العالي للموسيقى (حيث أعمل منذ ١٩٩٤) و شركة SNA (شركة تأميننا الخاص منذ ١٥ سنة) تغطيتها. إن جميع حقوقي الإجتماعية، بما فيها التأمين الصحي، لا تزال تنكر من قبل رب عملي، في مخالفة واضحة لسلسلة من القوانين والمراسيم الإستراعية المذكورة لاحقًا في هذا الكتاب. إن غياب لغة محددة فيما يتعلق بمعالجة شؤون الأجانب يؤدي إلى تفسير غير موضوعي للقوانين والمراسيم والأنظمة. كما وأن الغموض هذا يشجع أرباب العمل على التلاعب بالأنظمة لتفادي مسؤوليات مالية واجتماعية وأخلاقية.

جئت بموجب هذا الكتاب أطلب منكم تحديد تلك الحقوق والتأكيد على وضعي كأجنبي ومدني في الوقت عينه، كما وأطلب استرداد حقوقي وأي مال منع عني أو أخذ مني بغير حق منذ تاريخ بدء عملي.

اضافةً، فإني أطلب الأخذ بعين الاعتبار أن وضعي غير عادل لجهة القانون العالمي لحقوق الإنسان، كمنع زوج امرأة لبنانية المطالبة لنفسه ولأولاده بالجنسية اللبنانية. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أشكركم مسبقًا على اعتبار وضعي خاص في هذا الخصوص، حيث أن لا سبب يمنع تسويته بكامل امتيازاته في ضوء وجود رب عمل مثقف وحقوق العمال اللبنانيين في المعهد الوطني.

بناءً على ما تقدم، إن ما أطلبه هو التالي:

١. جواب رسمي على الأسئلة المطروحة في الصفحتين رقم ٤ و ٥ من هذا الكتاب.

٢. اعتراف رسمي بأن أي نكران لوضعي يعد مناف للقانون اللبناني والإتفاقية العالمية للعمال الأجانب (البند ٧) ومبادئ العدالة والمساواة. أنا اجنبي ومدني، إلا أنني أيضًا أحد أهم وأقدم الأساتذة في المعهد الوطني. إن ما قمته للبنان، كأخصائي ذي ثقافة ومؤهلات عالية، ناهيك عن سمعة مستحقة كمهني محترف وجدي يسعى لإحداث علامة فارقة في هذا المجال. وإن المعاملة العادلة والمتساوية بين مئات المحترفين الفنانين والأساتذة الذين أعمل معهم لا بد من أن يطبق كالحذ الأدنى من المتطلبات والإعتبرات الأساسية.

٣. طلب رسمي لاسترداد أي مال منع عني أو أخذ مني، منذ تاريخ بدء عملي، نتيجة لأي نكران لحقوقي المهنية - الإتفاقية العالمية للعمال الأجانب (البند ١٥).

4. طلب رسمي يقضي بمعاملتي معاملة متساوية من قبل رب عملي.

5. اعتراف رسمي بتوجب دفع رخص العمل والإقامة على أرباب العمل – دليل وزارة العمل للأجانب في لبنان.

دليل معلومات وزير العمل عن العمال الأجانب في لبنان
"إجازات العمل والإقامة: لدى وصولكم، يقع على عاتق صاحب العمل لديكم التأكد من حصولكم على إجازات عمل وإقامة نظامية تجدد سنويا من قبل صاحب عملكم وعلى نفقته/ نفقتها الخاصة.
(المادة 10)

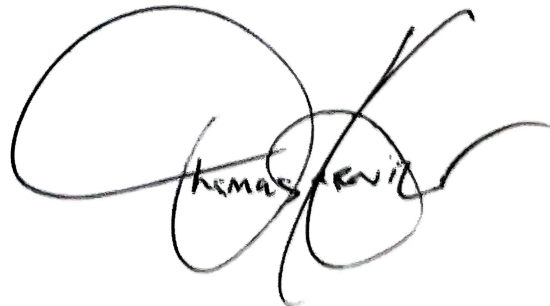
(10) "يلتزم الفريق الأول بالحصول على إجازة عمل وإجازة إقامة للفريق الثاني بصيغتهما القانونية على نفقته الكاملة. وهو يلتزم أيضا بتجديدهما طالما يعمل الفريق الثاني لديه".

6. طلب رسمي بالإعادة لي كلفة رسوم الإقامة ورخص العمل التي استحققت لي ومنعت بغير حق منذ تاريخ بدء عملي.

7. طلب رسمي، نظرا" لمركزي العالي كما ومدة خدمتي المتفانية طوال 20 سنة، بأن يتم منحي "تعويض نهاية الخدمة" ذاته كسائر زملائي والعمال المدنيين اللبنانيين (قوا نيذ العمال المدنيين اللبنانيين تسمح بتوظيف الأجانب). يوظف المعهد الوطني حاليًا 70 أجنبي تقريبًا، من بينهم 25 تقريبًا عملوا لمدى تطول عن الـ15 عامًا بموجب توظيف للأمد الطويل. علما" أن هذا الطلب لا بد من أن يشمل الاعتراف بأنها مسؤولية انتمانية على رب عملي حينما يقرر الإلتزام بتوظيف أجنبي لمدى الحياة. حيث أن البديل يكون جعل شؤون الشيوخ الأجانب على عاتق الدولة.

8. طلب رسمي يقضي بإصدار – على عاتق رب العمل – تذكرة رحلة ذهاب وإياب بعد كل تجديد سنوي للعقد (تجديد سنوي)، وأن يكون التعويض الرجعي إلزاميا".

شاكرًا" لكم عطفكم ومهنتكم في معالجة أسئلة ذات انعكاسات عميقة على عائلتي.



مع فائق الإحترام

توماس هورنيغ

وزارة العمل
الثلاثاء، في ١٥ حزيران ٢٠١٥

توماس هورنيغ
أستاذ ساكسوفون
المعهد (الكونسرفتوار) الوطني اللبناني

جانب الدكتور إيمان خزعان،

إني أشكركم على اعتباركم للأسئلة التالية وردكم السريع عليها.

لدى المعهد (الكونسرفتوار) الوطني اللبناني ٧٠ أجنبيًا تقريبًا يعملون لديه، وليس من شركة أو مؤسسة أخرى لديها عمال من الأجانب يفوقونهم مهارة وخبرة. فقط مع القليل من الإستثناءات، يعطى الأجانب بدل رعاية صحية وبدل اسكان. أما بدلات الإقامة وبدلات إجازة العمل وتكاليف الرعاية الصحية والإسكان تغطى لـ ٦٥ من أصل ٧٠ من جنسيات مختلفة.

وبجهد منه لتوفير المال ومع العلم بإمكانية عمله بحصانة كاملة، لدى المعهد (الكونسرفتوار) على الدوام منافع منفية (المنافع جميعها) لخمسة أساتذة تقريبًا الذي يدعون قائلين: "نحن لم نكن أبدًا مخولين بمعاملتنا كأجانب كما وأننا لم نكن مخولين بمعاملتنا كلبنانيين. بالإضافة، استمر صاحب العمل لدينا بمطالبتنا نحن الخمسة بتسديد أكلاف إجازة العمل وبدلات الإقامة والضمان الصحي وتكاليف الإسكان بما يخالف الموائيق الدولية وسياسة وزارة العمل وما ينبغي النظر إليه على أنه معاملة عادلة ومنصفة لجميع الموظفين في هذه المؤسسة الوطنية العاملين، كموظفين رسميين، لأجل العلم اللبناني، ووزارة الثقافة والذين يسدد إليهم مباشرة من وزارة المالية".

مجموع خسائر الدخل البالغة أكثر من \$١٥٠,٠٠٠ بما فيها:

- ١٧ عامًا من بدلات الإقامة.
- ٢٠ عامًا من الرعاية الصحية المنفية.
- ٢٠ عامًا من بدل الإسكان المنفي.
- 20 عامًا من التعويض العائلي المنفي.
- ١٠ أعوام من المساعدة الدراسية المنفية.
- ٢٠ عامًا من مساعدة السفر المنفية للزيارات العائلية.
- ٢٠ عامًا من منافع التقاعد (بالرغم من مساهمة أساسية ومستدامة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي).

أما بالنسبة لي شخصيًا فقد عملت في المعهد وما زلت دون توقّف كـ "أستاذ ساكسوفون" منذ العام ١٩٩٤، وبالإضافة الى ذلك فإني الأستاذ الأجنبي الوحيد الذي أمضى أطول مدة في المعهد والذي تولى أعلى مرتبة في المعهد الوطني العالي للموسيقى (الكونسرفتوار) في لبنان LHNCM. وقد لعبت و بفخر كبير دورًا مهمًا كعازف منفرد في الحفلة الموسيقية الأولى للاوركسترا الفيلهارمونية اللبنانية في عام ٢٠٠٠. وبصفتي عازف ساكسوفون أساسي، طلب مني أن أقوم بالأداء مع الاوركسترا الفيلهارمونية اللبنانية كعازف منفرد ٣٣ مرّة. وبما أنني استفيد من امتياز كوني أحد الأعضاء المؤسسين للاوركسترا الفيلهارمونية اللبنانية وأحد العازفين الذين أمضوا أطول فترة في المعهد، لا يفوق المبلغ الاجمالي لأرباحي في خلال ١٥ عامًا من الأداء مع الاوركسترا الفيلهارمونية اللبنانية راتب شهر واحد.

وفي العام ٢٠٠٩، أصبحت العازف الأساسي للساكسوفون في الفرقة الكبيرة للمعهد (الكونسرفتوار) الوطني اللبناني، إضافة الى أنني أحد أعضائها المؤسسين وقادتها الأساسيين. وهذا المنصب هو فعليًا من دون مقابل.

أسئلتى الى وزارة العمل:

- ١- هل يكون اصحاب العمل مسؤولين عن الحصول على إجازات عمل / بدلات إقامة؟ في بيان رسمي صدر مؤخرا، حذر وزير العمل الشركات التي توظف عمال أجانب بدون إجازات بأنه ستفرض عليها غرامات او ستواجه دعاوى. ولقد أمرها "بطلب إجازات العمل بسرعة للعمال الأجانب جميعهم". ويشدد البيان أيضا على "احترام حقوق العمال بما يخص الراتب الملائم والضمان الصحي وساعات العمل [العادلة] والإجازات السنوية". واعترف وزير العمل سجعان الفزري أيضا بعدم حماية حقوق العمال الأجانب بشكل ملائم. ***
- ٢- في حزيران ٢٠١٤، احتجت الى اجراء عملية قلب تنقذ حياتي ولكن التكلفة الباهظة لهذه العملية تركتني أعاني من اضطراب نظم القلب لسنة أشهر كنت فيها عرضة للإصابة بنوبة قلبية او حتى بسكتة قلبية. طوال ٢٠ عاما، والمعهد (الكونسرفاتوار) يرفض بشكل متكرر تأمين الضمان الصحي لي مشيرا الى وضعي الغير القانوني. وبلغت التكلفة الفعلية لقاء عملية القلب \$٤٥,٠٠٠. هل يُطلب من صاحب العمل تأمين الضمان الذي يغطي امراض خطيرة مثل أمراض القلب والسرطان الى موظفيه الأجانب؟ في حال النفي، سيصبح العمال الأجانب المرضى عبئا على المستشفيات المحلية والدولة اللبنانية او سوف يتركوا ليموتوا؟
- ٣- هل تطلب الوزارة المعاملة المساوية والعادلة لجميع الموظفين من أجانب وغير أجانب؟ في حال ذلك، الرجاء التفسير.
- ٤- هل يكون صاحب العمل مسؤولا عن التعويض بمفعول رجعي حين يكتشف سوء المعاملة المزمن والعام للموظفين الأجانب وعدم عرض المساعدة القانونية وعدم خضوع العقود الى المراجعة القانونية او المراقبة القضائية؟ في حال ذلك، الرجاء التفسير.
- ٥- يخول القانون اللبناني العمال الأجانب الحائزين على إجازة عمل من وزارة العمل التمتع بكامل الحقوق الإجتماعية. ماذا يعني بـ "الحقوق الإجتماعية"؟
- ٦- هل هناك أية سلطة قانونية تمثل مصالح الموظفين الأجانب لضمان عدالة وتوازن وقانونية عقودهم؟ هل يمكن الوصول الى هذه المساعدة القانونية وهل هي بدون مقابل بالنسبة للموظفين الأجانب؟
- ٧- ألا يجب على صاحب العمل تغطية كلفة تذاكر الطيران السنوية للزيارات العائلية؟ هل يأتي قانون العمل اللبناني على ذكر أنه في نهاية العقد، يزود صاحب العمل العامل الأجنبي بتذكرة سفر جوا الى موطنه؟
- ٨- هل يمكن أن يدفع للموظفين الأجانب على أساس أجر في الساعة او هل هم مخولين فقط بمناصب ذات راتب ثابت؟
- ٩- من او ما الذي يحدد ما هو "الراتب العادل" للأجانب الذين أتوا بمهارات ومواهب استثنائية الى هذا البلد؟ هل "الراتب العادل" لأستاذ من الفئة العليا في المعهد الوطني مثله مثل رواتب الأساتذة في النولة؟ في حال يتترك الموظفون الأجانب بدون دخل متاح (قابل للتصرف فيه) شهر بعد شهر وسنة بعد أخرى، هل يحفل صاحب العمل بالمسؤولية؟ في حال ذلك، الرجاء التفسير.
- ١٠- هل أنا مخول بتعويض وبتعويض نهاية الخدمة؟ في ١٧ آب ٢٠١٠، صدر عن مجلس النواب القانون رقم ١٢٨، معدلا المادة ٩ من قانون الضمان الإجتماعي. ابطال التعديل شرط المعاملة بالمثل ومنح الفلسطينيين المسجلين الحق في الاستفادة من أحكام نهاية الخدمة، منشئا في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي حسابا منفصلا ومستقلا لإشتراكات العاملين الفلسطينيين. ومن اجل تنفيذ هذا التعديل، أصدرت هيئة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي مذكرة إعلامية رقم ٤٣٧، تاريخ ٢٣/٥/٢٠١١ تتعلق بقانون الضمان الإجتماعي اللبناني والشروط الموضوعة للاجئين الفلسطينيين للاستفادة منها (ايار ٢٠١٤).
- ١١- ما هي النسبة من دخلتي التي تذهب الى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي؟ (٢١,٥% استنادا الى الجريدة الرسمية). كيف يمكنني أن أجد مبلغ مساهمتي طوال ٢٠ عاما الماضية الى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي؟
- ١٢- ما هو الحد الأدنى من إعانة الاسكان؟ هل تأخذ بدلات الاسكان بعين الاعتبار بدلات الإيجار والنقل المتاح (القابل للتصرف فيه)؟

حقوق أخرى:

وفقا للقانون ١٩٩٥/٤٣١، يقع المعهد تحت وصاية وزارة الثقافة وتحذد أنظمته بموجب المراسيم المتخذة في مجلس الوزراء، بناء على اقتراح وزير الثقافة.

في ٢٦ آب ١٩٩٥، وقع وزير الثقافة القرار رقم ٢ الذي يحدد نظام الأساتذة لدى المعهد. وتخول المادة ٩ من هذا القرار رئيس المعهد بحق التعاقد، استثنائيا مع الأجانب لفترة محددة للتعليم في المعهد.

وفيما يتعلّق بالحقوق والموجبات، لا تميّز المادة ١٢ من القرار رقم ٢ بين الأساتذة، باستثناء مناصب التعليم المتدرّجة بناء على قرار مجلس الإدارة. (انا الأستاذ الأجنبي المتولّي أعلى مرتبة والعامل لأطول مدة لدى المعهد).

وفقاً للمادة ١٧ من القرار نفسه، يخضع أساتذة المعهد لنظام الموظفين الرسميين والتقاعد وتعويض الصرف من الخدمة. وبذلك، يحقّ للموظفين الأجانب الإصرار على اعتبارهم مثل نظرائهم اللبنانيين. بحالتي، يبدأ ذلك بوضوح عند توظيفي الأوّل في كانون الأوّل عام ١٩٩٤.

ولمزيد من الدعم لمنصب الموظفين الأجانب، تجيز المادة ٨٧ من القانون المتعلق بالموظفين الرسميين (المرسوم الإشتراعي رقم ٥٩/١١٢) بالتعاقد مع الأجانب.

واستناداً الى المادة ٨٩ من قانون الموظفين الرسميين، يعطى المتعاقدون تعويضاً لصرفهم من الخدمة بحسب عدد سنوات الخدمة. وفي حالتي، أكثر من ٢٠ عاماً.

بناءً للقانون الخاص بالموظفين الرسميين، قد يمنح صاحب العمل تعويضات مثل: تعويضات عائلية (المادة ٢١)، بدل أعمال إضافية (المادة ٢٣)، بالإضافة الى مكافآت نقدية عن مهام تعتبر منجزة بشكل خاص (المادة ٢٦) ومساعدة مرضية (المادة ٢٩).

الخاتمة

على ضوء ما ورد أعلاه، إن الحقوق التالية تساوي مناصبي أو مكائتي بمنصب أو بمكانة الموظفين اللبنانيين، بما فيها، وليس على سبيل الحصر:

- صرف رسوم رخصة العمل والإقامة.
- التعويضات العائلية.
- بدل الأعمال الإضافية.
- تعويض المهمات الخاصة.
- المساعدة المرضية او الضمان الصحي.
- المساعدة الدراسية.
- بند الصرف من الخدمة ونهاية الخدمة وفقاً لقانون الموظفين الرسميين، ابتداءً من تاريخ أوّل استخدام.

وفي الوقت عينه، انا أجنبي خاضع للقانون اللبناني، مع مختلف العواقب التمييزية وغير العادلة بمعظمها بالنسبة للقانون الدولي لحقوق الانسان، كمنع زوج امرأة لبنانية من المطالبة لنفسه أو لأولاده بالجنسية اللبنانية بما في ذلك وليس على سبيل الحصر الحقوق التالية:

- راتب شهري للاسكان.
- السفر جواً ذهاباً وإياباً لدى نهاية كلّ عقد (مساعدة للسفر للزيارات العائلية).
- صرف رسوم رخصة العمل والإقامة.
- بدل الأعمال الإضافية.
- التعويض للمهمات الخاصة.
- المساعدة المرضية او التأمين الصحي.
- الأجور على أساس الراتب بالإضافة الى أجري للتعليم بالساعة الواحدة.
- عقد مترجم الى اللغة الانكليزية.
- الحق في الوصول الى مساعدة قانونية مجانية مختصة وواعية ومؤهلة.

توماس هورنيغ

الساكسوفون والناي

WWW.TOMHORNIG.ORG(٩٦١)٣٤٠٩٩٢١ TOMHORNIG@GMAIL.COM

توماس هورنيغ هو عازف الساكسوفون أمريكي الأصل ومتزوج من السيدة رويدة غالي هورنيغ. عاش في بيروت حوالي صَريْن سنة، حيث حصل كاستاذ موسيقى. وفي العام ١٩٩٤، عُيِّن توماس أستاذًا لدى معهد الموسيقى الوطني في لبنان. تخرَّج من "المدرسة العادية للموسيقى في باريس" المشهورة وهو عازف الساكسوفون الأساسي في الاوركسترا الفيلهارمونية اللبنانية. بالإضافة الى تأنيته لمعزوفة بيزيت بعنوان "أرليسين" في الحفلة الأولى للاوركسترا في العام ٢٠٠٠، ظهر توماس لحوالي ٣٠ مرة مع الاوركسترا الفيلهارمونية منذ ذلك الحين - وهو رقم يساويه فيه قلة فقط من عازفي الساكسوفون حول العالم. توماس هو أيضا أحد الأساتذة الموسيقيين لـ "لوبام LEBAM"، التي زودت بفرصة الأداء وتلقن الموسيقي للعازفين الموسيقيين الشباب وهي برعاية النائب اللبناني حسان مخيبر. وفي العام ٢٠١٣، أصبح توماس أستاذًا في قسم دراسات الجاز في جامعة سيدة اللويزة حيث تدرّس نظرية الجاز وموسيقى "أفري كوبي" وغناء الجاز. لقد قام بجولات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا والبحار الكاريبي مع الكثير من الفنانين الأكثر شهرة في لبنان وموسيقيين أمريكيين وفرنسيين منهم: شربل روحانا، حوليا بطرس، أميمة الخليل، أسامة الرحباني، أرثر ساتيان، فرقة دي أند جاي، تيري بول، ميشال بونتومب، يوشكو سفر، كريستيان راكوتوريفيتشي، فرقة مانو فرايمان ذا أن واي هوتيل - يورو ديزني، هولاند أمريكا كروزيز إنترتاينمنت، الفرقة 29 للجيش الأمريكي / برلين، على سبيل المثال وليس الحصر. يؤدي توماس في الوقت الراهن مع شربل روحانا وأرثر ساتيان على فقرات متكررة. لمزيد من المعلومات، الرجاء النظر في "التأديت" و/أو الرجاء زيارة صفحة توم عبر الفيسبوك.

في العام ١٩٩٠، انتسب توماس للدراسة في المدرسة العادية على يد عازف الساكسوفون الكلاسيكي الشهير الأستاذ الآن بوهي. تميّزت المدرسة العادية للموسيقى في باريس، المعروفة على أنها أحد المعاهد الأولى في أوروبا، بتاريخها الطويل في إنتاج بعض من الموسيقيين الأكثر تميزًا في العالم وجعلت أيضا أكثر شهرة بفضل المدرسين لديها ومن بينهم إيفور سترافينسكي وناديا بولانجر وجورج نانداوت وبيير بيتي وغيرهم الكثير من الوجوه البارزة.

لقد كان توماس في الصدارة في النشاط الاجتماعي في بيروت طوال سنوات كثيرة مع حملته الشخصية لإصلاح قانون الجنسية ١٩٢٥ اللبناني التي منع ابنته من الحصول على الجنسية اللبنانية من والدتها اللبنانية على الرغم من أنها ولدت في بيروت وعاشت طوال حياتها في لبنان. في العام ٢٠١٠، حث توماس وزيرة الدولة اللبنانية آنذاك منى عفيش على فرض قوة ضاغطة بالتمهيد عن ٧٧.٠٠٠ ضحية من قانون الجنسية التمييزي وبعد أسبوعين، صوت مجلس الوزراء اللبناني على إعطاء الإقامة الدائمة لهؤلاء المتأثرين. وهذا الإنجاز هو بمثابة إعانة من مشقة هائلة عانى منها الآلاف. وفي بعض الحالات، أبقى الفرار أولاد النساء اللبنانيات بعيدا عن السجن بسبب عدم هيازلتهم لإجازة إقامة هؤلاء الذين يبلغون الثامنة عشرة من العمر كانوا يسمح لهم البقاء في بلد ولادتهم فقط في حال هيازلتهم على إجازة عمل. ولكن توماس أوقف هذا الجنون عندما شكل قوة ضاغطة على وزيرة الدولة وهو يعتبر هذا واحد من أكبر إنجازاته.

سوف يسلك بيلكم الرسمي طريقا طويلة في ترسيخ معايير معاملة الأجانب في لبنان وبشكل خاص أولئك الذين أتوا بخبرات ومهارات استثنائية الى هذا البلد.

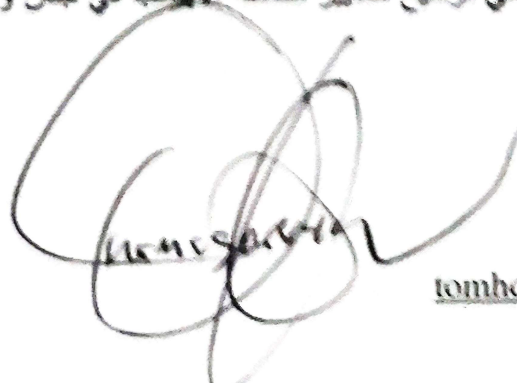
مع بالغ التقدير والكثير من الامتنان لكم

توماس هورنيغ

أستاذ الساكسوفون

هاتف: ٣٤٠٩٩٢١

البريد الإلكتروني: tombornig@gmail.com



*** بموجب تطبيق مشترك لمقدمة الدستور اللبناني والمادة ٢ من قانون أصول المحاكمات المدنية الذي اعترف بتفوق أحكام المعاهدات والمواثيق الدولية على تلك العائدة للقانون العادي وتعتبر المعاهدات الدولية المبرمة في لبنان كقوانين معمول بها لدى نشرها في الجريدة الرسمية.
الإتفاقية الدولية بشأن العمال الأجانب

المادة ٢:

إن مصطلح "العامل الأجنبي" يشار به الى شخص ما سوف يشارك او يشارك او قد شارك في نشاط مقابل بدل في دولة لا يكون فيها مواطناً.

المادة ٢٥:

١- يتمتع العمال الأجانب بمعاملة ليست بأقل مؤاتية من تلك المطبقة على المواطنين في دولة العمل بما يخص التعويض

و
(أ) شروط عمل أخرى، أي، ساعات العمل الإضافية وساعات العمل والراحة الأسبوعية والعطلات المدفوعة والسلامة والصحة وفسخ علاقة العمل وأية شروط عمل أخرى تغطيها هذه الشروط بالإستناد الى القوانين والممارسات الوطنية.

(ب) شروط عمل أخرى أي الحد الأدنى من سن العمل والتقييد على العمل في المنزل وأية مسائل أخرى التي تعتبر شرط عمل بالإستناد الى القوانين والممارسات الوطنية.

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR) للامم المتحدة ، ١٩٦٦
تتعهد المادة ٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR) بتأمين "حق المساواة بين الرجل والمرأة في التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، ما يعني أن الدول الفرقاء في هذه المعاهدة تعترف بحق كل فرد في العمل. المادة ١٠ من ...

Letter to the Lebanese Ministry of Labor

Summary

Dear Dr. Iman Khazaal,

Thank you for receiving me in your office two weeks ago.

Recently, as you know, I needed a life saving Heart operation and was denied coverage by my employer (going back to 1994) and SNA (our private health insurer for the past 15 years). All of my social rights, including health insurance, continue to be withheld by my employer in clear violation of a series of Laws and statutes mentioned and referenced in this letter. The lack of precise language when it comes to regulation of the treatment of foreigners lends itself to subjective interpretation of laws statutes and policies. The ambiguity encourages employers to play fast and loose with the rules in order to avoid financial, Legal, social and ethical responsibility.

This letter asks you to define those rights, confirm my status as a foreigner and a civil servant, and request the return my rights and any money wrongfully withheld or taken from me since the first date of my employment.

In addition, I am asking you to consider that my situation is most unfair under international human rights law as the prevention of a husband of a Lebanese woman to claim for himself or their children Lebanese nationality. Furthermore, I would like to thank you in advance for taking into consideration that my employment situation is special in this regard, as nothing prevents the total equation of my situation and his benefits by an enlightened employer with the rights of Lebanese employees of the Conservatory.

What I'm asking for:

1. An official response to questions found in pages #4 and #5 of this letter.
2. An official acknowledgement that any comprehensive denial of status is in violation of Lebanese Law, The International Convention on Migrant Workers (Article 7) and principles of fair and equal treatment. I AM a foreigner, a civil servant but also one of the highest ranked and longest standing Professors in the National Conservatory. My contribution to Lebanon as a highly educated and highly qualified specialist with unique qualifications and abilities has fostered a well-deserved reputation as a serious, and extremely hardworking professional determined to make a difference. Equal and fair treatment along side the hundreds of Artists and Professors with whom I work and perform should be a minimum requirement and a primary consideration.

3. An official request that **any money withheld or taken due to any extra-legal denial of benefits be returned retroactively since the first date of my employ.** *The International Convention on Migrant Workers (Article 15)*
4. An official request that my employer treat me as an equal.
5. An official acknowledgement that employers are required by law to pay for works permits and residency.

MOL Information Guide for Migrant Workers in Lebanon -

“Work and Residence Permits: Upon your arrival, it is the responsibility of your employer to ensure that you have regular work and residence permits to be renewed every year by your employer at his/her expenses (Article 10). (see chapter 1 for more information).”

(Article 10) “The First Party shall pledge to obtain a work permit and authorization of residence for the Second Party in due form at his/her own and full expense. He/she shall also pledge to renew them as long as the Second Party works for him/her.”

6. An official request Residency fees and Work Permit fees unlawfully withheld be returned to me from the date of my first employment.
7. An official request that, given my high position and stature as well as my 20 years dedicated service, I be given the same “End of Service Indemnity” given to my Lebanese Counterparts and Civil Servants (Lebanon’s Civil Servant Laws allow for the hiring of Foreigners). This request must acknowledge that it is my employer’s fiduciary responsibility once they make that promise and commitment to hire a foreigner for life. The alternative would be to allow elderly foreigners to become burdens of the state.
8. An official request that Round-Trip Airfare be issued after every contract (yearly renewals) and that retroactive reimbursement be mandatory.

Thank you for your warmth and your professionalism in dealing with questions that will have profound implications for my family.

Respectfully yours,

Thomas Hornig

My Bio:

In 1994, Thomas was named Professor at Lebanon’s National Conservatory of Music. He is a Graduate of the Famous “Ecole Normale De Musique de Paris” and is the principle Saxophonist of the Lebanese Philharmonic Orchestra. As well as performing Bizet’s “L’Arlésienne in the orchestra’s very first concert in 2000, Thomas has made nearly thirty appearances with the Philharmonic Orchestra since then – a record Matched by only of a few saxophonists worldwide. Thomas is also responsible for the formation of the Lebanese Conservatory Big Band performing along side his student to packed audiences since 2009.

Thomas has been at the forefront of social activism in Beirut for many years with his personal campaign to reform Lebanon’s 1925 Nationality Law that has kept his daughter from receiving Lebanese Nationality from her Lebanese mother even

though she was born in Beirut and has lived her entire life in Lebanon. In 2010, Thomas inspired the then Lebanese Minister of State, Mona Effeiche, to lobby on behalf of the 77,000 victims of the discriminatory Nationality law and two weeks later, Lebanon's Counsel of Ministers voted to give permanent residency to those effected.

Ministry of Labor
Tuesday, June 7th, 2015

Thomas Hornig
Professor of Saxophone
Lebanese Nat. Conservatory

To Dr. Iman Khazaan,

Thank you for your careful consideration of the following questions and your speedy response.

The Lebanese National Conservatory has roughly 70 foreigners under its employ. **No other company or institution has more highly skilled foreigners.** With only a handful of exceptions, foreigners are given health care and a housing stipend, residency fees and work permit fees, health care and housing costs are covered for 65 of the 70 with various nationalities.

The National Conservatory has consistently denied all categories of benefits to roughly five professors. Claiming intimate knowledge of Lebanese Law the claim was always that we were not "technically" Foreign and not "technically" Lebanese. In addition, the five of us continued to be required to pay work permit costs, residency fees, health insurance and housing costs.

The total loss of income totaling more than \$150,000 including:

- 17 years of residency fees withheld;
- 20 years of health care withheld;
- 20 years of housing allowance withheld;
- 20 years of family allowance withheld;
- 10 years of tuition assistance withheld,
- 20 years of travel assistance for family visits withheld;
- 20 years of retirement benefits withheld (Despite a substantial and sustained contribution to the NSSF.)

As the Lebanese Higher National Conservatory of Music's "Professor of Saxophone" since 1994, I am longest standing, highest ranked foreigner in the LHNCM. As it's principle Saxophonist I have been asked to perform with the Lebanese Philharmonic Orchestra as a soloist 33 times. In 2009, I became principal Saxophonist of the Lebanese National Conservatory Big Band for which I am founding member and a principle leader. That position is effectively not paid.

My Questions for the Ministry of Labor:

1. Are employers responsible for obtaining Work Permits/ Residency fees?

MOL Information Guide for Migrant Workers in Lebanon -

“Work and Residence Permits: Upon your arrival, it is the responsibility of your employer to ensure that you have regular work and residence permits to be renewed every year by your employer at his/her expenses (Article 10).

(10) “The First Party shall pledge to obtain a work permit and authorization of residence for the Second Party in due form at his/her own and full expense. He/she shall also pledge to renew them as long as the Second Party works for him/her.”

*In a recent communiqué the Minister of Labor warned companies who are hiring foreign workers without permits that they would be slapped with fines or face lawsuits. It ordered them to “request work permits quickly for all foreign workers.” The statement also emphasized “respecting the workers’ rights for a suitable salary, health insurance, [fair] working hours and yearly vacations.” Labor Minister Sejaan Azzi has also acknowledged migrant workers’ rights are not properly protected.****

1. In June 2014, I needed a life saving heart operation and the prohibitive cost left me with a fluttering arrhythmia for six months and extremely vulnerable to heart attack or stroke. For 20 years the Conservatory repeatedly refused to provide health insurance citing my non-status. The eventual cost of my heart operation was \$45,000. Should the employer be required to provide insurance that covers serious illness like heart disease and cancer to its foreign employees? If no, Should seriously ill foreigners be allowed to become burdens on local hospitals and the Lebanese State or otherwise left to die?

MOL Information Guide for Migrant Workers in Lebanon -

“You have the right to appropriate medical care when you are in need. This means that when you need to see a doctor, your employer shall arrange for it. The cost of your medical treatment in case of urgent accidents, as well as hospitalization, shall be covered by the medical insurance that your employer will pay for you. Dental and eye care are not included in your medical insurance (Article 9). However, they are on the charge of the employer.”

(9) “The First Party shall pledge to guarantee medical care for the Second Party and to obtain an insurance policy from an insurance company recognized in Lebanon in accordance with the conditions prescribed by the Ministry of Labor.”

2. Does the Ministry require equal and fair treatment of all Employees foreign and non-foreign? If so, please explain.
3. Is employer be responsible for retroactive reparation of damages where endemic and longstanding mistreatment of foreign employees is discovered and no legal assistance was offered, contracts were never subject to legal review or judicial oversight? If so, please explain.

4. The Lebanese law entitles foreign workers, who are in possession of a work permit from the Ministry of Labor, to enjoy full social rights. What is meant “social rights”?
5. Which legal authority should represent the interests of foreign employees in order to insure the contract is fair, balanced and Legal? Should this legal assistance be accessible and free of charge to foreign employees?

MOL Information Guide for Migrant Workers in Lebanon -

“Economic abuse: when any of the terms and conditions of your contract is violated by your employer, when you are not paid on time, or paid less, or not paid at all; when you are not provided with medical care, adequate accommodation, food, etc.”

6. Is the employer required to provide travel assistance for family visits? Does Lebanese Labor law state that by the end of the contract, the employer provides the migrant worker with an air ticket to his/her home country?

MOL Information Guide for Migrant Workers in Lebanon -

“You have the right to a return ticket at the end of your contract. There are some exceptions you will learn about later in “termination of contract” (Article 13).”

7. Can foreign employees be paid on the basis of an hourly wage or are Foreigners only eligible for fixed salary positions?
8. Who or what should determine what a “Fair Salary” for foreigners who have brought extraordinary skills and talents to this country? Should “Fair Salary” for a Professor of the highest Category in the National Conservatory be comparable to Salaries of Professors nation-wide? In the event that foreign employees are left with no disposable income month after month, year after year, should the employer be held responsible? If so, please explain.

9. Am I entitled to and End of service indemnity (EOSI)?

*On August 17th, 2010, the Parliament promulgated Law 128, amending **Article 9 of the Social Security Code**. The amendment revoked the reciprocity condition and granted registered Palestinians the right to benefit from the end of service provisions, setting up at the National Social Security Fund (NSSF) a separate and independent account for subscriptions of Palestinian workers. To implement this amendment, the NSSF board commission issued an **Informational Memorandum No. 437**, dated 23/5/2011 related to the Lebanese Social Security Law & the Conditions Set for Palestinian Refugees to benefit from them (May 2011).*

10. What percentage of my income goes to the NSSF? (21.5% according to Executive Magazine). How can I find out how much I’ve contributed over the last 20 years to the NSSF?

11. What would be a minimum housing stipend? Should housing allowances take current rental costs and disposable income into account?

Other Rights:

According to Law 431/1995, the Conservatory is under the tutelage of the Minister of Culture. Its rules are defined by decrees taken in the Council of Ministers, on the proposal of the Culture Minister.

On 26 August 1995 the Minister of Culture signed Decision no. 2 which regulates the statutes of the teaching staff within the Conservatory. Art. 9 of that Decision gives the President of the Conservatory the right to contract, exceptionally, with foreigners for a given period of teaching in the Conservatory.

As for rights and obligations, art. 12 of Decision no. 2 makes no distinction among teachers, except for educational graded positions as decided by the Board of Directors. (I am the highest ranked, longest standing Foreigner at the Conservatory)

According to art. 17 of the same Decision, teachers of the Conservatory are subject to the statutes of civil servants, retirement and compensation for dismissal. Foreign employees are therefore entitled to insist on being considered in the same way as their Lebanese counterparts. In my case, this explicitly starts at the time of my first employment in December of 1994.

In further support to the position of foreign employees, Art. 87 of the law on Civil Servants (Law-Decree 112/59) allows 'contracting with foreigners'. Pursuant to article 89 of the Civil Servants Law, contractors are given compensation for dismissal by the numbers of years of service.

Under the Law on Civil Servants, the employer may grant compensations such as: family allocations (art. 21), compensation for extra work (art. 23), in addition to cash rewards for specially considered missions accomplished (art.26), and sickness assistance (art. 29).

Conclusion

In the light of the above, that equates my position or status with that of Lebanese civil servants, including, not exclusively, the following entitlements:

- Disbursement of fees for rukhsat 'amal and iqama;
- Family allocations;
- Compensation for extra work;
- Special missions compensation;
- Sickness assistance or medical insurance;
- Tuition Assistance;
- A dismissal and end of service clause in accordance with the Civil Servants law, to

start since the first employment date.

At the same time, I am a foreigner under Lebanese law, with various discriminatory consequences most unfair under international human rights law as the prevention of a husband of a Lebanese woman to claim for himself or their children Lebanese nationality including, not exclusively, the following entitlements:

- A monthly housing stipend;
- Round trip airfare at the end of each contract (Travel assistance for family visits);
- Disbursement of fees for rukhsat 'amal and iqama;
- Compensation for extra work;
- Special missions compensation;
- Sickness assistance or medical insurance;
- Salary Based Wage in addition to my teaching hourly wage;
- A contract translated into English;
- Access to free competent, informed and qualified legal assistance.

Moreover, my employment situation is special in this regard, as nothing prevents the total equation of my situation and my benefits by an enlightened employer with the rights of both Lebanese and Foreign employees of the Conservatory.

What I hope will come of this inquiry:

- 1. Recognition of my status as a foreigner;**
- 2. Recognition of my status as a Civil Servant;**
- 3. Recognition of my status as a Permanent Legal Resident;**
- 4. Recognition of my right to equal treatment;**
- 5. Recognition of my right to full social benefits.**
- 6. Recognition of my right to Health insurance (Starting date 1994);**
- 7. Recognition of my right to a Monthly Housing stipend;**
- 8. Recognition of my right to End of Service Compensation EOSI;**
- 9. Recognition of my right to Family Allowances;**
- 10. Recognition of my right to Tuition Assistance.**
- 11. Recognition of my right to Round-Trip Airfare at the end of each contract;**
- 12. Recognition of my right to reclaim these rights illegally taken from me retroactively and denial of my employer's decades long impunity.**

Your official statement will go a long way in establishing standards for the treatment of foreigners in Lebanon, especially those who have brought extraordinary skills and talents to this country.

With great appreciation and enormous gratitude,

Thomas Hornig,

Professor of Saxophone

Phone: 03409921

Email: tomhornig@gmail.com

****By virtue of the combined application of the preamble of the Lebanese Constitution and Article 2 of the Civil Procedure Code, which recognizes the supremacy of the provisions of international treaties and conventions over those of ordinary law, international treaties ratified by Lebanon are considered as applicable laws, upon publication in the Official Gazette.*

The International Convention on Migrant Workers

Article 2

The term "migrant worker" refers to a person who is to be engaged, is engaged or has been engaged in a remunerated activity in a State of which he or she is not a national. –

Article 25

1. Migrant workers shall enjoy treatment not less favorable than that which applies to nationals of the State of employment in respect of remuneration and:

(a) Other conditions of work, that is to say, overtime, hours of work, weekly rest, holidays with pay, safety, health, termination of the employment relationship and any other conditions of work which, according to national law and practice, are covered by these terms;

(b) Other terms of employment, that is to say, minimum age of employment, restriction on home work and any other matters which, according to national law and practice, are considered a term of employment.

UN International Covenant on Economic, Social, and Cultural Rights (ICESCR), 1966

Article 3 of the ICESCR undertakes to ensure the "equal right of men and women to the enjoyment of all economic, social, and cultural rights", meaning that the States parties to this treaty must recognize the right of everyone to work. Article 10 of the Covenant recognizes as well, the need for the strongest possible protection of the family, which is

perceived as the natural and fundamental group unit of society.

Lebanon ratified the Covenant on Economic, Social, and Cultural Rights on November 3, 1972 without any reservation¹³.

Universal Declaration of Human Rights (UDHR), 1948

The UDHR declares that "all human beings are born free and equal in dignity and rights"⁴. It also States that "everyone is entitled to all of the rights and freedoms set

forth in this Declaration without distinction of any kind, such as race, color, sex, language, religion, political or other opinion, national or social origin, property, birth or other status”⁵.

More importantly, Article 15 of the Declaration recognizes that “everyone has the right to a nationality. No one shall be arbitrarily deprived of their nationality nor denied the right to change his nationality”. It further States that men and women of full age, without any limitations based on race, nationality, or religion, have the right to marry and found a family, the natural and fundamental unit of society, which is entitled to protection by society and by the State⁶.

The distinction between the terms “Nationality” and “Citizenship”.

Nationality is defined as the legal relationship between an individual and a State. In many cases, nationality is the legal basis for the exercise of citizenship. Although frequently used interchangeably with Nationality, the term Citizenship has a wider meaning, and denotes a status bestowed on full members of a community. The right to citizenship is a basic right for all people because it has a remarkable influence on the political, administrative, and socio-economic aspects of life. Citizenship rights have been directly linked to certain fundamental rights, many of which are only guaranteed to citizens of a country, such as the freedom of movement and residence within the country; the right to leave and return to one’s own country; the right to nationality; the right to own property; the right to participate in politics and government; the right to vote and the right to hold public office.

International law requires only that there be a “genuine connection” between a person and the State for the transfer of nationality. The most commonly recognized objective criteria are (i) birth in the territory of the State, irrespective of the nationality of the parents (*jus soli*), or (ii) descent by birth to a national of the State or through ancestral claims (*jus sanguinis*). Some States adopt one of these positions; most implement a combination of the two. Another manner to acquire the nationality of a State can be through naturalization. This is generally claimed through some link created subsequent to birth, such as residence in the State for a specified period of time, or the establishment of a permanent domicile in the State.

Nowadays, with the evolution of women’s status worldwide and the recent amendments of laws in the region, one cannot ignore the legal-given right of Lebanese women with foreign spouses to grant their nationality to their husbands and children. It is even a God-given right, knowing that women are the ones to bear and give life, thus it should be only natural for them to pass on their nationality to their offspring. On a more practical level, the denial of citizenship rights generates severe consequences, negatively influencing the lives of thousands of people on a daily basis.

The Lebanese Constitution

On May 23rd, 1926, the Lebanese Constitution and its preamble, which was incorporated to it by virtue of Constitutional Law No.18 dated 21/09/1990, consecrated the principle of equity among nationals.

Paragraph 'B' of the preamble of the Lebanese Constitution provides that:

"(...) Lebanon is also a founding and active member of the United Nations Organization and abides by its covenants and by the Universal Declaration of Human Rights. The Government shall embody these principles in all fields and areas without exception."

Paragraph 'C' asserts:

"Lebanon is a parliamentary democratic republic based on respect for public liberties, especially the freedom of opinion and belief, and respect for social justice and equality of rights and duties among all citizens without discrimination."

Article 7 of the Lebanese Constitution further States that all Lebanese are equal before the law. They equally enjoy civil and political rights and are equally bound by public obligations and duties without any distinction.

http://www.aub.edu.lb/ifi/public_policy/rapp/documents/working_paper_series/20120504ifi_rapp_hrp_wps08_womens_citizenship_rights_in_lebanon_english.pdf

Recent Law related to Permanent Residency

The resolution 122/1 issued on September 2011 related to facilitating and streamlining the issuance of work permits to foreigners who are married to Lebanese nationals or born from a Lebanese national or have parents who acquired the Lebanese citizenship before they became 18 years old.

Right to Social Security for Palestinians

Previously, the social security provisions for Palestinian workers were regulated according to the reciprocity principle. On August 17th, 2010, the Parliament promulgated Law 128, amending **Article 9 of the Social Security Code**. The amendment revoked the reciprocity condition and granted registered Palestinians the right to benefit from the end of service provisions, setting up at the National Social Security Fund (NSSF) a separate and independent account for subscriptions of Palestinian workers. The NSSF and the Treasury are not accountable for any financial commitment related to this separate fund. However, Palestinians were excluded from the illness, maternity and family indemnities fund. To implement this amendment, the NSSF board commission issued an **Informational Memorandum No. 437**, dated 23/5/2011 related to the Lebanese Social Security Law & the Conditions Set for Palestinian Refugees to benefit from them (May 2011).

<http://www.lpdc.gov.lb/Rights/Areas-of-Work/Right-To-Work.aspx>